

كوب المحيط الهادئ: التضامن والعمل لتحقيق وعد باريس

تتضح تأثيرات التغير المناخي أمام أعيننا، فقد انضم عام 2017 إلى السنوات الثلاث الماضية كأربع سنوات الأكثر سخونة. وتؤدي زيادة الظواهر المناخية المتطرفة إلى إلحاق أضرار لا توصف وخسائر في الأرواح، مع ارتفاع التكاليف المطلوبة والتي تصل إلى مليارات الدولارات لمعالجة هذه الأضرار، وعليه فإن وقت المناقشة والجدل قد انتهى ويلزم اتخاذ إجراءات دولية عاجلة للحد من الاحترار وضمان عدم تخطيه 1.5 درجة مئوية. وعلى الرغم من وجود لوبي مناصر الوقود الأحفوري والمصالح المكتسبة يعمل على تأخير العمل في مجابهة التغير المناخي، إلا أن العديد من الحكومات والشركات والمجتمعات المحلية تتخذ إجراءات من أجل الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، مما يدل على بدء الثورة المناخية، التي تحتاج إلى أن تكون أسرع وأكثر إلحاحاً وأكثر طموحاً.

يعتبر مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأمم المتحدة الثالث والعشرين) أول مؤتمر ترأسه جزر المحيط الهادئ. حيث تتعرض جزر فيجي وجزر المحيط الهادئ لآثار مناخية شديدة ومتزايدة، ومن حسن الحظ فإن هذه التأثيرات معترف بها دولياً مما يحفز العمل المناخي. وتوفر رئاسة مؤتمر الأطراف في فيجي 23، فرصة للإسراع في تعزيز الطموح العالمي الذي يوازي الإجراءات المحلية التي تتخذها جميع الدول لتنفيذ اتفاق باريس المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في دورته الحادية والعشرين في عام 2015.

بعد مضي عامين من تبني دول العالم لاتفاق باريس في الكوب 21 والذي اعتبر بمثابة وعد بالعمل الجماعي على حل قضايا المناخ، حيث مثل أملاً حقيقياً من خلال أهدافه الطموحة والتشاركية سيما في ما يتعلق بمواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية من مستويات ما قبل الثورة الصناعية. على الرغم من أن مجابهة آثار تغير المناخ باتت أصعب من أي وقت مضى، إلا أن اتفاق باريس يعد فرصة لتحقيق تخفيضات عاجلة في الانبعاثات بالإضافة إلى توفير الدعم في مجال التكيف والتكنولوجيا وجبر الخسائر والأضرار قصد تمكين الجميع من اتخاذ الإجراءات المناسبة. وقد أدى «وعد باريس» هذا الذي صدر في كانون الأول / ديسمبر 2015 إلى دفع الزخم السياسي الذي استمر في البناء طوال عام 2016 وحتى انعقاد الدورة الحالية لمؤتمر الأطراف. يجب علينا الآن أن نجعل من تنفيذ اتفاق باريس حقيقة واقعية، ويجب على البلدان أن تفي بالتزاماتها التي تتمثل في مساهماتها المحددة وطنياً (SCDN) وتذهب أبعد وأسرع وأعمق من هذه المساهمات، من أجل تقديم إجراءات مناخية تشاركية عن طريق الحد من الانبعاثات، ودعم التكيف ومعالجة الخسائر والأضرار.

أجتاز اتفاق باريس في عام 2017 أول اختبار صعب له، وذلك في مواجهة الإدارة الأمريكية الحالية التي تشير إلى نيتها لتقويض القيم الأساسية للاتفاق والانسحاب منه من جانب واحد، مما دفع الدول وأصحاب العلاقة بالرد بإجماع عالمي على أن تسليم باريس غير قابل للتفاوض. والرسالة واضحة وهي أن أي طرف يضعف الطموح لا يتوافق مع مبادئ الاتفاق. تم بناء وعد باريس في جو يتسم بالثقة والتعاون بين جميع الدول وينبغي لهذه الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في المحيط الهادئ، التي تستضيفها بون، ألمانيا، أن تشجع جميع الأطراف على تعزيز الشراكات بين الجهات الفاعلة والبلدان ذات المستويات المختلفة من الهشاشة والتنمية الاقتصادية.

يجب على الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف أن تحقق رؤية باريس بإحراز تقدم كبير بشأن جميع بنود جدول الأعمال في إطار برنامج عمل اتفاق باريس. ويجب وضع مسودة أولية للمبادئ التوجيهية للتنفيذ، في شكل نص، معلماً رئيسياً لقياس النجاح. ويجب أن يضع مؤتمر الأطراف 23 أيضاً خارطة طريق، لحوار تيسيري ناجح في عام 2018 لتقييم التقدم الجماعي نحو تحقيق أهداف اتفاق باريس ومؤشرات الآثار المترتبة على المساهمات المحددة وطنياً والمراجعة والمنقحة.

ستكون هناك عدة عناصر ضرورية لهيئة الظروف المناسبة لتمكين العمل الفوري والطويل الأمد:

رفع الطموح لتجنب الآثار المتزايدة:

- تتكون آلية الطموح من ثلاثة عناصر: حوار تالانوا التيسيري في 2018 "الحوار التيسيري لعام 2018"، لتقييم التقدم الجماعي نحو 1.5 درجة مئوية وزيادة

الدعم غير المالي. وينبغي تقديم الدعم للبلدان النامية التي يمكنها من الامتثال للمعايير الموحدة لإطار عمل الشفافية.

○ **المرونة في إطار عمل الشفافية:** تشجع الشبكة الأطراف على توفير إطار مرن ليتمكن من تطبيقه على جميع الدول التي تحتاجه وفي نفس الوقت تشجع الأطراف على إنشاء الطرق والإجراءات والمبادئ التوجيهية التي تضمن أقصى مستويات التفصيل والدقة والقابلية للمقارنة .

● **مراقبة الزراعة والحراج وغيرها من استخدامات الأراضي:** الشبكة تؤمن أنه من الضروري أن تقوم جميع الأطراف بالإبلاغ عن الانبعاثات وعمليات الإزالة للزراعة والحراج وغيرها من استخدامات الأراضي في جميع القطاعات واستخدامات الأراضي بطريقة قابلة للمقارنة وشفافة باستخدام المنهجيات الواردة في توجيهات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام 2006، وقد تم قياس سنوات الأساس المتسقة مع مركز تطوير البحوث باستخدام منهجيات متفق عليها.

● **مراقبة التحويلات الدولية:** تؤمن بأن أي نقل للوحدات الدولية يجب أن يساعد على تعزيز طموح المساهمات المحددة وطنيا. ويمكن القيام بذلك عن طريق ضمان أن المبادئ التوجيهية للمادة 6 تتجنب الازدواجية في الحساب وتتماشى مع أهداف الشفافية، وتعزيز الطموح، والسلامة البيئية، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة.

● **مراقبة النقل البحري والطيران على الصعيد الدولي:** ينبغي للأطراف اتخاذ إجراءات عاجلة من خلال تدابير وطنية وثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف للحد من انبعاثات النقل وضمان أن تغطي المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الطيران المدني الدولي الإعتبار الكافي للتدابير والجهود المبذولة في إطار الحوار التسهيلي لعام 2018. وينبغي أن تضيف الأطراف أيضا معلومات عن حرق الوقود في المخازن وأعمال النقل ذات الصلة في مساهماتها الوطنية للتكاليف وضمان أن استخدام أية نتائج للتخفيف من شأنها أن تضم السلامة البيئية ولا يتم اعتمادها بشكل مزدوج.

متانة اتفاق باريس مرارا وتكرارا:

● **الاستراتيجيات طويلة الأمد وخطة العمل:** ينبغي أن تتقدم جميع البلدان باستراتيجيات طويلة الأجل من أجل تشجيع زيادة الطموح والاعتماد المبكر لمسارات منخفضة الكربون، بعد عملية تخطيط تشاركية بالكامل مع قيادة دول مجموعة العشرين، قبل عام 2020. وينبغي أن تتضمن الاستراتيجيات سنوات الذروة المقررة للدول، وهي السنة التي تتوقع فيها تحقيق توازن بين المصادر والمصارف، وتفاصيل الظروف أو الدعم اللازم.

سيطلب الحد من ظاهرة الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية اتخاذ إجراءات عاجلة ومكثفة بشأن التدابير الموضوعية قبل عام 2020 بشأن التخفيف والتكيف ووسائل التنفيذ.

● **مشاركة المجتمع المدني:** ينبغي أن تخدم روح «تالانوا» الفيجية الأطراف ذات أطر عمل طويلة الأمد لمدارات مثمرة ومتوازنة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي ضمان المشاركة الفعالة للمجتمع المدني خلال الحوار التيسيري 2018، ووضع مبادئ توجيهية للحصيلة العالمية، وإطار الشفافية، والمدارات بشأن المادة 6، ووضع وتنفيذ استراتيجيات طويلة الأجل.

● **خطة العمل المتعلقة بالنوع الاجتماعي (الجندر) ومنبر الشعوب الأصلية:** ينبغي اعتماد خطة العمل المرتبطة بالمساواة في النوع الاجتماعي هذه السنة، كما ينبغي تشغيل المنبر المحلي للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية لضمان تمكين الجهات التي قد تكون ضحية لتغير المناخ.

الطموح بعد ذلك، وتقييم دوري ثان لترجمة العلوم إلى سياسة، وحصيلة عالمية كل 5 سنوات. ولا بد من إحراز تقدم شامل في تصميم هذه العناصر في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف لضمان استيفائها إمكانات زيادة الطموح الذي تجسده.

● **الخسائر والأضرار:** تؤمن الشبكة العالمية للعمل المناخي أن مؤتمر الأطراف الأول في المحيط الهادئ هو فرصة فريدة لآلية وارسو الدولية (WIM) لبتيم تنفيذ كامل لتوصياتها. ويشمل ذلك تطوير وتوفير التمويل للخسائر والأضرار، بما في ذلك من مصادر مبتكرة، واعتماد خطة عمل مدتها خمس سنوات لآلية وارسو الدولية أقوى من التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية في أكتوبر / تشرين الأول في الاجتماع السادس للجنة التنفيذية للخسائر والأضرار، والإزام الفريق العامل على آلية وارسو الدولية من جهة و صندوق المناخ الإستراتيجي (FCS) من جهة أخرى بوضع أنماط للمحاسبة الواضحة والشفافة للتمويل عن الخسائر والأضرار، وتوفير التمويل الكافي لتنفيذ آلية وارسو الدولية.

● **التكيف:** يجب أن يكون التكيف جزءا من آلية الطموح. ومن أجل تحقيق ذلك، يلزم اعتماد مبادئ توجيهية واضحة للاتصالات المتعلقة بالتكيف بحلول عام 2018، ويتعين تفعيل الهدف العالمي بشأن التكيف. ويجب أيضا إجراء استعراض أشمل للترتيبات المؤسسية بشأن التكيف، بما في ذلك خطط التكيف الوطنية، لتحديد ما إذا كانت ملائمة للغرض.

● **الزراعة:** من أجل تعزيز تنفيذ اتفاق باريس وتحديد وتحفيز العمل لسد الثغرات في المعارف والبحوث والعمل والدعم، ينبغي أن تنشئ الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ برنامج عمل مشترك بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفق مؤتمر الأطراف 23.

دعم العمل من أجل زيادة الطموح:

● **التمويل:** ينبغي أن يسفر مؤتمر الأطراف الثالث والعشرين عن تقدم نحو زيادة تمويل المناخ إلى 100 مليار دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2020 لبتيم زيادته بحلول عام 2025، والتقدم المحرز في تعبئة التمويل الخاص في البلدان النامية، وتحسين شفافية التمويل الذي يتم حشده وتوفيره. كما ينبغي الاعتراف باختلال التوازن بين تمويل التخفيف والتكيف مما سيؤدي إلى زيادة تمويل التكيف والتأكيد على أن صندوق التكيف سيخدم الاتفاقية.

● **التكنولوجيا:** يجب أن يضمن إطار عمل التكنولوجيا دعم تقنيات المناخ الهادفة إلى تنفيذ هذه المساهمات المحددة محليا بنجاح. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يتضمن التقييم الدوري مقاييس ومؤشرات تمكن البلدان من اتخاذ خيارات مستنيرة والتنبؤ باحتياجات البلدان النامية من أجل التكنولوجيات التحويلية.

شفافية العمل والدعم:

● **تعزيز إطار عمل الشفافية:** مجموعة أساسية من المبادئ التوجيهية القوية والقابلة للتنفيذ والتي تستند إلى أنظمة الشفافية القائمة وتعزيزها، نحو إطار مشترك، هي أمر بالغ الأهمية في دفع الطموح. وينبغي أن تضمن الطرق والإجراءات والمبادئ التوجيهية معلومات نوعية وكمية دقيقة وكافية عن التكيف والتمويل والسياسات والتدابير قد تم تقديمها من قبل الأطراف.

○ **شفافية العمل:** ويجب أن تتضمن الطرق والإجراءات والمبادئ التوجيهية شفافية في مجال التخفيف والتكيف وأن تكون شاملة بما فيه الكفاية لمراعاة أنواع مختلفة المساهمات المددة وطنيا لتقديم معلومات محدثة وذات صلة بالحصيلة العالمية.

○ **شفافية الدعم:** يجب تحديد المفاهيم الرئيسية لمنهجيات المحاسبة المتعلقة بالمناخ في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف، بما في ذلك المزيد من التوجيهات بشأن كيفية الإبلاغ عن

شبكة العمل المناخي الدولية (CAN) هي أكبر شبكة في العالم لمنظمات المجتمع المدني والتي تعمل سويا لتعزيز العمل الحكومي لمعالجة أزمة التغير المناخي، وتضم الشبكة أكثر من 1100 عضو في أكثر من 120 دولة.